



نظمت هيئة متابعة توصيات الدوري الشامل بالشراكة مع المكتب الاقليمي لمفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا ورشة عمل حول تقرير لبنان في مجلس حقوق الانسان في 14 نيسان 2016 بحضور مقرر اللجنة النيابية لحقوق الانسان النائب غسان مخيبر، ممثلة المكتب الاقليمي للمفوضية السيدة ندى دروزي و ممثل المدير العالم لقوى الامن الداخلي العقيد زياد قاندييه و ممثلة الاتحاد الاوروبي في لبنان و حشد من منظمات المجتمع المدني اللبناني و الفلسطيني و ناشطي حقوق الانسان و اعضاء هيئة المتابعة.

بعد النشيد الوطني القى كلمة هيئة متابعة التوصيات الامين العام لمركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب محمد صفا مؤكداً على التوصيات (130) التي وافق عليها لبنان لا تلاحظ اولويات مطالب المجتمع المدني و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية , معتبراً عدم تنفيذ توصيات الاستعراض العام 2010 بسببه خلافات الحكام و صراعاتهم على النفوذ و المحاصصة الطائفية و ليس فقط النزوح السوري و غياب الاستقرار السياسي.

واكد صفا ان التوصيات الـ 89 التي تحفظ عليها لبنان هو جوهر نضال المجتمع المدني و مطالبه المزمنة و اقترح عدة توصيات وافق عليها المشاركون في الورشة كما شدد على التنسيق الكامل مع مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان ولجنة حقوق الانسان النيابية كما اقترح عقد مؤتمر لهيئات المجتمع المدني كل 5 أشهر وتنظيم حملات اعلامية واطلاق ورشة وطنية كبرى حول التوصيات.

والقت السيدة ندى دروزي ممثلة المفوضية السامية كلمة اكدت على اهمية الاستعراض الدوري الشامل في اعطاء المجتمع المدني فرصة لمراجعة التوصيات التي اقرت حول لبنان و متابعة الليات تنفيذها .

واضافت كنا نرغب ان توافق الحكومة على كل النقاط و اثنت دروزي على دور منظمات المجتمع المدني في الترويج و مناصرة حقوق الانسان و مساهمته في تعريف المواطنين حقوقهم و تقديم تقارير دولية لمجلس حقوق الانسان حول مدى التزام و تنفيذ التوصيات وادماجها في خطة لتكون ناظمة لآليات



عمله , واعلنت عن توقيع المفوضية اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي لمساعدة لبنان و المجتمع المدني على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

مقرر لجنة حقوق الانسان النيابية غسان مخيبر القى كلمة شكر فيها مركز الخيام وقال ان الوضع الحقوقي والانساني يتطلب التنسيق و المتابعة مع هيئات المجتمع المدني لانه عمل معقد ويواجه معوقات ويواجه ثقافة تعيق عمله و اضافة الى مصالح مالية و اقتصادية تحكمه.

و اقترح التعاون بين مجلس النواب وهيئات المجتمع المدني على تنشيط اليات الاستعراض الدوري الشامل لازالة اي خلل في آلياته، وفهمه و خاصة لجهة الحكومة.

وقال ان المجلس النيابي لم يتسنى له الاطلاع على الاستعراض الدوري الشامل لان التقارير تترك المجال واسعا امام الحكومة والمجتمع المدني ولايلحظ مجلس النواب الذي له صفته وآلية مراقبة. و طالب باعادة الاهتمام بألية مضمون الخطة الوطنية لحقوق الانسان ودمجها بالاستعراض ووضع جدول لمراقبة ما طبقتته الحكومة من توصيات وافقت عليها واقترح انشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الانسان من قبل مجلس النواب ومطالبيا الحاضرين بمتابعة العمل واعتباره من تشريع الضرورة. ثم عرض مدير مكتب مركز الكرامة للابحاث عضو هيئة المتابعة سعد الدين شاتيلاً تقريراً عن أنشطة هيئة المتابعة خلال الاشهر الماضية مؤكداً على ان الهيئة مفتوحة لكل هيئات المجتمع المدني. ثم توزع الحضور الى مجموعات عمل حول اللاجئين و المهجرين و لجنة الحقوق المدنية والاتفاقيات الدولية و مجموعة المرأة و الطفل و الاتجار بالبشر و على هامش الورشة حضر وفد من الدول الاسكندنافية في مجلس حقوق الانسان في جنيف و دار نقاش حول تعامل الحكومة مع منظمات المجتمع المدني و مطالبه.

ووافق المشاركون على تنظيم اعتصام نهار الخميس المقبل 21 نيسان الساعة 11 قبل الظهر امام السراي الحكومي لتسليم رئيس الحكومة مذكرة بالتوصيات.

(التقرير الشامل للورشة يصدر لاحقاً)

2016/4/15